### بدعم من الإصلاحات الحكومية

# «الوطني»: نمو الاقتصاد المصري يتحسن تماشياً مع انتعاش الثقة وارتفاع الصادرات

■ توقعات باستمرار تحسن النمو إلى 4.7 في المئة بالسنة المالية 2018-2017

■ الإصلاحات تشهد تطورات ملحوظة خاصة في التدفقات الخارجية ومتانة النشاط والوضع المالي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن النشاط الإقتصادي استمر في استعادة قوته خلال الربع الثالث من العام 2017 نظراً لتعافيه بصورة ملحوظة في النصف الاول من العام 2017. فقد استفاد الاقتصاد بشكل عام من تعويم الجنيه، مما انعش التفاؤل وساهم في جعل الاقتصاد أكثر تنافسية. وساهمت بعض الإصلاحات الهيكلية والمالية الأخرى في تحقيق المزيد من التطور، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد بفعل قوة نمو الصادرات وتعافي السياحة وزيادة الاستثمار. وشهدت الاحتياطات أيضا تحسنا ملحوظا، إذ عادت لمستويات لم تحققها منذ اندلاع الأزمة السياسية في العام 2011.

## توقعات بتسارع النمو

استمر الاقتصاد في تسجيل نمو قوي خلال الربع الثالث من العام 2017 تماشياً مع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.2 في المئة على أساس سنوي مقارنة بمتوسط نموه في 2016 البالغ 2.3 في المئة فقط. وقد كان القطاع الخاص محركاً أساسياً للنمو، حيث اتسع نشاطه بواقع 5 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2017 وذلك وفق آخر البيانات المتوفرة، بينما سجل القطاع الحكومي نمواً بواقع 2.4 في المئة فقط على أساس سنوي.

واستمر مؤشر مديري المشتريات بالتحسن في الربع الرابع من العام 2017، مما يشير إلى استمرار تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفع المؤشر إلى 50.7 نقطة في نوفمبر مسجلاً افضل مستوياته منذ اكثر من عامين. وبالأخص فقد جاء نمو الصادرات قوياً في المؤشر، حيث ارتفع مؤشر طلبات التصدير الجديدة إلى 55.5 نقطة. وتشير بيانات التجارة الأخيرة أيضاً إلى ارتفاع الصادرات (بالدولار الأميركي) بواقع 14 نقطة على أساس سنوي في الربع الثالث من 2017. إذ يبدو أن تراجع قيمة الجنيه بعد تعويمه في العام الماضي قد زاد من تنافسية الصادرات.

وقد ساهم تعافي قطاع السياحة في دعم النمو وتحسنه. فقد قفز عدد السياح في مصر بواقع 55 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من 2017، وارتفع مكون السياحة في مؤشر الإنتاج بواقع 15 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني. وعلى الرغم من التحسن إلا انه لا تزال هنالك مساحة كبيرة لتسجيل مزيد من التحسن، مع بقاء السياحة دون مستويات ما قبل العام 2011. واستمرت الضغوط الكبيرة على السياحة نتيجة تصاعد النزاعات السياسية وارتفاع المخاطر السياسية من الهجمات الإرهابية. حيث لا يزال عدد السياح في مصر خلال الربع الأول من العام 2017 اقل من مستواه في الربع الثالث من العام 2010 بواقع 36 في المئة.

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري المزيد من التحسن خلال السنوات المقبلة. إذ على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن وتيرة النمو ستهدأ قليلاً في الأرباع القادمة بفعل تأثيرات قاعدية، إلا انه لا يزال من المتوقع أن يتحسن متوسط النمو في السنة المالية الحالية 2017-2018 إلى 4.7 في المئة مقارنة بالسنة الماضية عند 3.6 في المئة. ومن المتوقع أن يتسارع النمو بعد ذلك إلى 5 في المئة و5.5 في المئة في السنتين الماليتين 2018-2019 و2019-2020 على التوالي. وسيواصل الاقتصاد مواجهة بعض التحديات الناتجة عن السياسات المالية والنقدية المتشددة خلال السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة، وقد يواجه ذلك قوة النشاط الاستثماري ونمو في الصادرات وتعافي في قطاع السياحة.

## العجز المالي يتقلص

تبنّت الحكومة برنامجاً إصلاحياً تهدف من خلاله لخفض العجز الضخم في الميزانية، فقد تم استحداث ضريبة القيمة المضافة في العام الماضي بدلاً من ضرائب المبيعات والتي من شأنها رفع الإيرادات الضريبية بنحو 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقامت الحكومة أيضاً بخفض الدعوم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود وتعريفة الماء والكهرباء. كما شملت هذه الجهود الإصلاحية أيضاً التحكم بنمو الرواتب.

وقد بدأت تأثيرات هذه الإصلاحات بالظهور، إلا أن بعض الأهداف المالية لم يتم تحقيقها نظراً لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. وقد تراجع العجز المالي في الميزانية إلى 10.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016-2017 من 12.1 في المئة في السنة المالية السابقة. وتشير البيانات حتى شهر مايو من العام 2017 إلى تراجع العجز إلى 10.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى من السنة المالية. وقد تقلص العجز الأولي، والذي يستثني مدفوعات الفائدة، من 3.7 في المئة في العام الماضي ليصل إلى 1.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية السنة المالية حتى شهر مايو الماضي.

وقد جاء التحسن في العجز الأولي نتيجة زيادة التحكم بنمو الرواتب وتحسن نمو الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي. فقد ارتفع نمو الرواتب بواقع 3 في المئة فقط (على أساس إسمي) مقارنة بمتوسط النمو السنوي للخمس سنوات الماضية البالغ 18 في المئة. وقد أدى ذلك إلى تراجع إجمالي الإنفاق إلى 25.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن في السنة المالية 2016-2017 مسجلاً اقل مستوياته منذ ست سنوات. وارتفع نمو الإيرادات الضريبية في الوقت نفسه بواقع 33 في المئة على أساس سنوي، مما ساهم في انتعاش إجمالي الإيرادات إلى 15.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوقع أن يستمر التحسن خلال السنتين الماليتين المقبلتين تماشياً مع تحكم السلطات بمستوى الإنفاق وتحسن الإيرادات. ومن المفترض أن يتقلص العجز إلى 8.5 في المئة خلال السنة المالية 2017-2018 بأكملها ليسجل بعد ذلك المزيد من التحسن ليصل إلى 7.5 في المئة و6.5 في المئة في السنتين الماليتين المقبلتين. وقد تأتي الزيادات من استمرار تطبيق الإصلاحات التي تهدف لخفض الدعوم. كما سيكون لارتفاع الإيرادات دوراً مهماً أيضاً، وذلك مع تحسن جمع الإيرادات بالإضافة إلى ظهور تأثير رفع الحكومة لمعدل ضريبة القيمة المضافة من 13 في المئة إلى 14 في المئة خلال السنة المالية الحالية.

## الإصلاحات الهيكلية

وتشمل الإصلاحات بعض التغييرات الهيكلية التي من شأنها دعم الاستثمار والنمو وخلق الوظائف. ومن ضمن هذه الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وسنّ قوانين تهدف إلى تنظيم الاستثمار وتعديل قوانين التسجيل الصناعي والإفلاس. وقد بدأت الحكومة بتطبيق بعض هذه الإصلاحات. كما قامت مؤخراً بالموافقة على ضوابط جديدة من شأنها تعديل بيئة الإستثمار. إذ يوفر هذا القانون الجديد ضمانات شاملة ومحفزات للمستثمرين الأجانب، كما يعمل على تسهيل عملية الاستثمار. كما تم الانتهاء أيضاً من قانون الرخص الصناعية، والذي يهدف إلى تبسيط العملية وتوفير الوقت.

## سياسة البنك المركزي الرصينة

أدى كل من تعويم العملة في العام الماضي وخفض الدعوم وفرض ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع التضخم خلال العام الماضي. وقد ساهم رفع الفائدة الأساسية من قبل البنك المركزي في دعم استقرار التضخم رغم أنه لا يزال مرتفعاً. فقد استقر التضخم في أكتوبر عند 31 في المئة على أساس سنوي إلا أن نمو الأسعار الشهري في وتيرة متراجعة، إذ من المتوقع أن ينهي العام 2017 عند ما يقارب 23 في المئة ويتراجع لاحقاً بشكل أكبر إلى 10 في المئة بحلول نهاية العام 2018 ومن ثم إلى 8 في المئة بحلول نهاية 2019.

وقد ظلت أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي مرتفعة وذلك للتصدي لارتفاع التضخم. فقد تم رفع الفائدة ثلاث مرات منذ تعويم الجنيه بواقع 700 نقطة أساس على مدى الإثنا عشرة أشهر الماضية. فقد استقر سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة والفائدة على القروض عند مستوى 18.75 في المئة و19.75 في المئة على التوالي. وترى التوقعات أن البنك المركزي سيبدأ بخفض الأسعار خلال الأشهر المقبلة فور التأكد بأن مستوى التضخم قد استقر.

## الحساب الجاري يتحسن

تراجع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ادنى مستوياته منذ ما يقارب الثلاث سنوات وذلك في الربع الثاني من العام 2017 ليبلغ 2.4 مليار دولار أو 4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفاد الحساب الجاري من قوة نمو الصادرات التي بلغت 7.4 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني، كما شهدت السياحة في هذا الربع نمواً قوياً بالإضافة لنمو كل من الإيرادات وتحويلات العمالة من الخارج.

وقد واصلت إيرادات السياحة والتحويلات من الخارج تحسنها في الربع الثاني بدعم من تعويم العملة وتحسن الأوضاع الأمنية. فقد ارتفعت إيرادات السياحة إلى ثلاثة اضعاف مستواها لتبلغ 1.5 مليار دولار في الربع الثاني مقارنة بعام مضى، مسجلة نمواً بلغ 17 في المئة خلال كامل السنة المالية 2016-2017. وبالرغم من التحسن إلا أن الإيرادات لا تزال دون مستويات ما قبل «الربيع العربي». وارتفعت تحويلات العمالة من الخارج بواقع 10 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني لتصل إلى 4.8 مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، قفزت التدفقات إلى المحافظ الاستثمارية بعد تعويم الجنيه، مما ساهم في استمرار دعم الأوضاع الخارجية. وارتفع صافي التدفقات إلى المحافظ الاستثمارية إلى 8.1 مليار دولار خلال الربع الثاني والذي يعد أضخم ارتفاع تم تسجيله. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة بلوغ صافي التدفقات إلى الداخل 7.6 مليار دولار في الربع الأول من 2017.

## الاحتياطات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطات الأجنبية بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت احتياطات البنك المركزي مستويات ما قبل «الربيع العربي» لأول مرة خلال شهر يوليو، واستقرت الاحتياطات منذ ذلك الحين عند 36.7 مليار دولاراً أو ما يقدر بقيمة 8.1 أشهر من الواردات بحلول نهاية نوفمبر 2017.

وقد ساهم تعافي الاحتياطات الأجنبية خلال العام الماضي في قيام البنك المركزي برفع القيود المفروضة على العملة الأجنبية بعد العام 2011. فقد قام البنك المركزي مؤخراً بإلغاء بعض التضييق على الودائع والسحب من قبل المودعين. كما قام بفرض رسوم دخول بنسبة 1 في المئة على آلية استرداد الأوراق المالية من قبل المستثمرين للتقليل من استخدامها وربما تلميحاً بإلغائها مستقبلاً.

وقد كان للإلتزامات العديدة، بما فيها مع صندوق النقد الدولي، دوراً مهماً في دعم الاحتياطات. إلا أن الاستثمار الخاص كان المحرك الأهم بالإضافة إلى التدفقات الخاصة الأخرى. وقد ساهم ارتفاع الفائدة في زيادة الإقبال على السندات المحلية، بينما جذبت الأسهم المستثمرين للاستفادة من وتيرة التعافي.

وعلى الرغم من تحسن التوقعات وثقة المستثمر، إلا أن تصنيف الوكالات الائتمانية لا يعكس هذا التحسن. فقد أكدت وكالة «موديز» على تصنيف مصر السيادي عند «B3» مع نظرة مستقبلية مستقرة في أغسطس. وقد أشارت الوكالة إلى استمرار ضعف الأوضاع المالية والحاجة الملحة للتمويل مع الحاجة أيضاً للإلتزام بخطة الإصلاحات. ولا يزال تصنيف مصر من قبل الوكالات الرئيسية الثلاث دون تصنيف العام 2010 بواقع 4 إلى 5 نقاط. إذ من الممكن أن يكون للوكالات نظرة أفضل في العام 2018 مع تسارع وتيرة الإصلاحات.

## الأسهم تواصل تحسنها

بعد أن شهد سوق الأوراق المالية انتعاشاً على إثر قرار تعويم العملة، حافظت الأسواق على قوة أدائها في العام 2017. فقد ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 17 في المئة منذ بداية السنة المالية حتى 5 ديسمبر. ولكن على الرغم من ارتفاع المؤشر بواقع 72 في المئة بعد التعويم، إلا أن الزيادات لم تكن كافية لتقابل التراجع في الجنيه. وقد تراجع المؤشر مقوماً بالدولار الأميركي بواقع 15 في المئة حتى الآن منذ نهاية أكتوبر من العام 2016.

■ توقعات باستمرار تقلص العجز المالي بعد تراجعه إلى ما دون 11في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

■ التضخم قد يتراجع تماشياً مع حفاظ البنك المركزي على ارتفاع سعر الفائدة واستقرار الجنيه

**الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**

(٪ النمو السنوي)

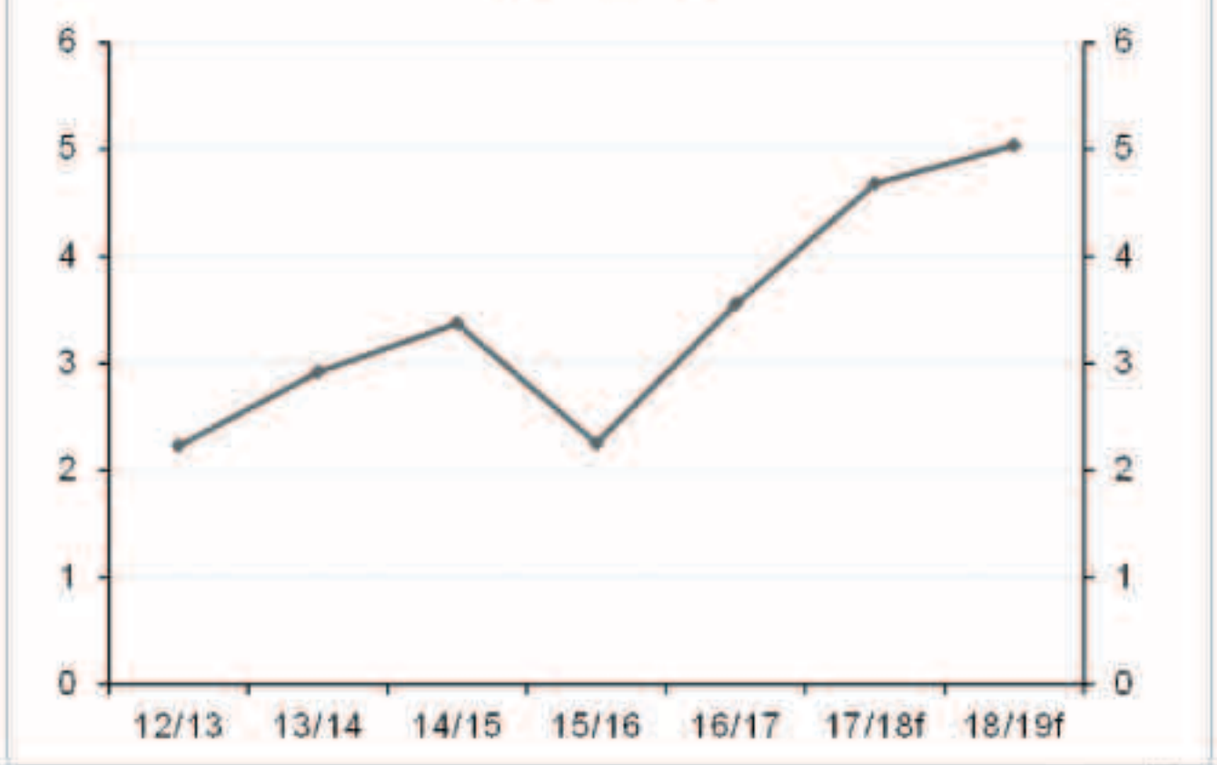


رسم بياني توضيحي

### بالتعاون مع جمعية السدو الحرفية على مدار عام كامل

# بنك الخليج يختتم سلسلة ورش عمل «المرح مع النسيج»

جانب من فعاليات ورشة العمل

اختتم بنك الخليج بنجاح رعايته لسلسلة ورش العمل التثقيفية للأطفال والتي اقيمت على مدار عام كامل تحت عنوان « المرح مع النسيج» وذلك بالتعاون مع جمعية السدو الحرفية. وتحث هذه الورش على الإستمتاع بالأشغال اليدوية، بهدف تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم في صناعة المشغولات وفنون الرسم على الأنسجة وكذلك التأكيد على أهمية الحفاظ على التراث الكويتي وتقاليده العريقة.

وتضمن البرنامج ورشتين عمل مجانيتين اقيمتا شهرياً ولمدة عام كامل، للاطفال بين 6 و12 عام، ليبلغ إجمالي ورش العمل المقامة خلال مدة البرنامج 12، شارك خلالها 145 طفلاً، ساهمت في تنمية مهارات الابتكار لديهم من خلال توفير بيئة تعلم مريحة باسلوب يضمن المتعة والمرونة وبشكل عملي.

وبهذه المناسبة، صرحت ليلى القطامي، مساعد المدير العام لإدارة الإتصال المؤسسي لدى بنك الخليج، قائلة: «سررنا بالتعاون مع جمعية السدو الحرفية في سبيل إقامة سلسلة ورش عمل «المرح مع النسيج»، يسعى بنك الخليج إلى الحفاظ على تراث الكويت، وقد ساهمت ورش العمل هذه بالفعل في زيادة وعي ومعرفة الأطفال بحرفة السدو، في أجواء اتسمت بالمرح والترفيه. إلى جانب ذلك فورش العمل قد اقيمت في بيت السدو، حيث استمتع الأطفال بمشاهدة المعروضات الفريدة المتاحة طوال فترة الورش».

وبدورها أعربت الشيخة بيبي الصباح، رئيس مجلس إدارة جمعية السدو الحرفية للمنسوجات الكويتية التقليدية، عن سعادتها بنجاح هذه الورش، قائلة: «هدفنا من خلال إقامة ورش العمل هذه نحو تشجيع صغارنا للتعرف على تراث وطننا الحبيب الذي يتسم بالعراقة، وعلى المشغولات اليدوية والأعمال الفنية التراثية التي تعود إلى زمن البداوة، في أجواء ترفيهية ممتعة ومثيرة. سوف نتمكن من خلال الدعم الذي يقدمه بنك الخليج من إقامة المزيد من البرامج التي تخدم أهداف الجمعية».

وخلال ورش العمل، أعطى لكل مجموعة من الأطفال مشروع مختلف لتنفيذه، اكتسبوا من خلاله مهارات جديدة وقدرة على استخدام أدوات مختلفة، كما تم إرشاد الأطفال أثناء إختيارهم للألوان والتصميمات وكذلك الأساليب الفنية المستخدمة، وذلك بهدف تنمية مهارات الإبتكار لديهم مع الحفاظ على روح البهجة والاستمتاع بالنشاط الذي يقومون به، في ظل وجود مرشدين يعملون على تعليم وتثقيف الأطفال وتعزيز مفهوم الأشغال اليدوية كعمل فني رفيع.

### تبنياً لنمط الحياة الرقمية والتزاماً بإثراء تجربة عملائها

# «Ooredoo» و إريكسون يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

■ البابطين: يسرنا التعاون مع أريكسون كشريك في مجال التحول الرقمي

لقطة جماعية من المؤتمر

تأكيداً على دورها الريادي في قطاع تكنولوجيا الإتصالات، وقعت Ooredoo مذكرة تفاهم مع شركة إريكسون في مجال حلول إنترنت الأشياء. ويشمل الإتفاق تعزيز الإنترنت في جميع المدن الكويتية، كما يهدف المشروع لرفع قدرات مسرع إنترنت الأشياء من إريكسون في مجال التنقل، والسلامة العامة والقطاعات المتطورة.

وقال المدير التنفيذي الأول لقطاع مبيعات الشركات والهيئات الحكومية في Ooredoo الكويت عبدالعزيز البابطين: «يسرنا التعاون مع اريكسون كشريك في مجال التحول الرقمي، حيث تمتلك هذه الشركة خبرة كبيرة في مجال تقديم الحلول المتقدمة في مجالات إنترنت الأشياء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعد هذه الشراكة تأكيداً على إيماننا بامتلاك إريكسون المؤهلات والقدرات التي تمكنها من تنفيذ هذا المشروع ضمن شبكتنا على اتم وجه.»

وقال محمد درغام، رئيس إريكسون في شمال الشرق الأوسط ووحدة العملاء العالمية لشركة Ooredoo: «نحن في إريكسون نسعى جاهدين للاستفادة من خبراتنا وقدراتنا في مجال مسرع إنترنت الأشياء والتعاون في مجال الحلول المتقدمة مع شركة Ooredoo والتي بدورها ستساهم في تقديم أفضل الحلول لعملائها. وسنتمكن عبر هذه الشراكة من إطلاق المدن الذكية حول الكويت بهدف تلبية احتياجات المواطنين الكويتيين والشركات الذكية على النحو الأفضل.»

يذكر أن Ooredoo أطلقت ممثلة بقطاع منتجات الشركات والمؤسسات Ooredoo Business، مؤتمر ومعرض إنترنت الأشياء IoT وذلك في فندق الجميرا من 19 وحتى 21 من الشهر الجاري بمشاركة ورعاية الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات التابع لمجلس الوزراء، ومنظمة IoT Asia الإقليمية المعنية بتكنولوجيا الأشياء.

ويسلط المؤتمر والمعرض الضوء على تكنولوجيا الأشياء وكيفية تبني هذه النمط الجديد في استخدام تكنولوجيا الاتصالات للاستفادة منه في قطاعات الصحة والنقل العام والخدمات وغيرها من القطاعات على مستوى المؤسسات والأفراد.

كما يساهم المؤتمر في تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع المميز والمتوقع أن يكتسح قطاعات الاتصالات والخدمات بحلول 2020، بالإضافة إلى استعراض تجارب ناجحة ومميزة في هذا القطاع، ويضم برنامج المؤتمر الممتد على مدار 3 أيام نخبة من المتحدثين في مختلف القطاعات والذين يسلطون الضوء على تجاربهم الشخصية في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى استعراض أطر التعاون المشترك بين مختلف القطاعات في خدمة العملاء والمستخدمين لهذه التكنولوجيا.

وأكدت الشركة في بيان صحفي أن إقامة هذا المؤتمر ما هو إلا تأكيد على التزام الشركة وإيمانها الراسخ بدورها الأساسي في ريادة قطاع الاتصالات. وأفادت الشركة في بيانها: «إيماناً منا بقيمنا الأساسية في الشركة، وهي الاهتمام والتواصل والتحدي، نرى أنه من الضروري تبني أنماط الاستخدام الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات، حيث أن هذا القطاع ينمو بسرعة الوتيرة، واستطاع القطاع خلال فترة بسيطة أن يصبح أحد العناصر الداعمة لكثير من القطاعات الأساسية.»

هذا وتلتزم Ooredoo الكويت خلال مختلف قطاعاتها بأهمية تبني أحدث أنماط الاستخدام، إيماناً منها برسالتها الأساسية وهي إثراء تجربة العملاء، لا سيما من خلال تبني الحياة الرقمية.